

الفصل الثالث

المضطرُّ يركب الصعب

فرض حافظ الأسد الهراوي رئيسًا كما أراد، لكن ميشيل عون ظل صديقًا مزمنًا له، خاصةً مع تلقيه دعمًا سخياً من عدو الأسد اللدود صدام حسين، وبقي عون قابلاً في القصر الرئاسي يرفض الاعتراف بما حدث في الطائف، ناعثاً الاتفاق بالخيانة، وترك حافظ مهمة الخلاص منه لإلياس الهراوي.

حل الهراوي حكومة عون، وكلف سليم الحص بتشكيل الحكومة الجديدة؛ ما نزع الشرعية عن حكم عون، لكن عون تهادى في عناده ورفض الانصياع للالتزامات الطائف متمرساً وراء دعم صدام وازدياد شعبيته في الأوساط المسيحية، لكن الأمور انقلبت رأساً على عقب في الشرق الأوسط دون سابق إنذار.

احتل العراق الكويت في الثاني من أغسطس 1990م، ونتيجة انشغاله بالحرب ترك صدام عون وحيداً في مواجهة السوريين، ورفض الاستجابة

للنداءات الدولية بالانسحاب من الكويت وتلبية مطالبه، وبدأ المجتمع الدولي وعلى رأسه الولايات المتحدة يعد العدة لتلقيين العراق درسًا قاسيًا.

بدأت الولايات في تشكيل تحالف دولي وإقليمي لإخراج صدام من الكويت، لكنَّ وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر حذَّرَ الدول العربية وفي مقدمتها الثلاثة الكبار: مصر والسعودية وسوريا من أن الولايات المتحدة لن تحارب بمفردها بينما العرب أصحاب الشأن يقفون موقف المتفرج.

وافق الرئيس المصري حسني مبارك على الانضمام للتحالف الدولي بمجرد أن طرح ديك تشيني وزير الدفاع الأمريكي وقتها الأمر عليه، في حين وافق العاهل السعودي الملك فهد بعد تردد، أما حافظ الأسد فقد وجدها فرصةً لممارسة هوايته المفضلة في عقد الصفقات التي يجيدها ببراعة.

عرض الأسد على الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب مشاركة القوات السورية في إخراج العراق من الكويت مقابل إطلاق الولايات المتحدة يد الأسد في لبنان يتصرف فيه كيفما شاء، وتحديدًا التخلص من عون الخصم المتصلب.

لم يجد بوش مفرًا من تلبية مطلب الأسد؛ فهو يعلم منذ كان نائبًا لريجان كيف يستطيع الأسد أن يضيع جهود بلاده سدى في لبنان إذا رفض ضمان

مصالح الأسد هناك، وربما عَقَدَ الأسد مهمته في إطلاق سراح باقي الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان؛ لذا وافق بوش وأوفى الأسد بوعده.

الثالث عشر من أكتوبر 1990م، بدأت القوات السورية عملياتها ضد معاقل عون في بيروت الشرقية، فقصفت الطائرات السورية قصر بعددا قصفاً عنيفاً، وأُجْبِرَ عون على الهرب للسفارة الفرنسية طالباً اللجوء لفرنسا.

تَخَلَّصَ الأسد من عون أخيراً، ونظر الحريري إلى تركته الثقيلة التي خَلَّفَتْهَا الحرب:

مائة وخمسون ألف قتيل، دمار شبه كامل لقطاع الاتصالات، مباني بيروت العريقة وقد تحولت إلى أطلال، انهيار كامل لقطاع الكهرباء، عشرات الآلاف من اللبنانيين وقد أُجْبِرَهم الحرب على مغادرة لبنان. وقد قدرت الأمم المتحدة تكلفة إعمار لبنان بثمانية عشر مليار دولار.

كان الحريري يضع خططاً طموحةً لإعادة إعمار لبنان، وكان يرى وجوب أن تكون ضربة البداية من الموقع الأهم في بيروت:

وسط بيروت التجاري.

كان الحريري يفكر في إنشاء شركة تأخذ على عاتقها مهمة إعمار لبنان، ويكون هو المشرف عليها حتى يتأكد له أن ما خُطِّطَ له على الورق سَيُنْفَّذُ بحذافيره على أرض الواقع، وهكذا كانت سوليدير.

سوليدير هي اختصار عبارة (الشركة اللبنانية للإنماء والإعمار)، وقد ضمت الشركة في عضويتها ملاك أراضٍ ومستثمرين إلى جانب الحريري وفريقه، وضع الحريري أمامهم تَصَوُّرَه لبيروت ما بعد الحرب.

بلغ رأسمال سوليدير مليارًا وستمئة وخمسين مليون دولار، كان عليها إعمار مليون وتسعمائة ألف متر مربع، منها سبعمائة ألف متر مربع على البحر.

كان مشروع (الصيفي) للإسكان أهم المشاريع التي أنيط بسوليدير تنفيذها، وقد أقيم ذلك المشروع خصيصًا للمتضرري الحرب الذين فقدوا منازلهم، كما اشتمل المشروع أيضًا على إقامة مُجَمَّع للسفارات ضَمَّ مقرًا للأمم المتحدة.

ولأهمية وسط بيروت السياحية إلى جانب أهميته الاقتصادية؛ فقد أُنشِئت سلسلة من الفنادق لخدمة المصطافين وراغبي التسوق خلال أشهر الصيف، كما أنشئ عدد من المصارف.

أخذت سوليدير على عاتقها مهمة المحافظة على التراث التاريخي للبنان، فعملت على ترميم المباني والآثار التاريخية التي دمرتها الحرب، كما أعادت

سوليدير بناء أسواق بيروت في مواقعها القديمة لكن بتصميمات
عصرية، بحيث تجمع بين العراقة والحداثة، وتكون نقطة جذب للعرب
والأجانب على حد سواء.

كان تصميم أسواق بيروت الجديدة يختلف عن المجمعات التجارية الكبيرة
(المولات) التي غزت العالم العربي، فالمولود يكون مبنى منفصلاً عما حوله لا
يربطه بالشوارع المحيطة به سوى بوابات الخروج والمغادرة، أما أسواق
بيروت التي صممها سوليدير فكان وضعها مختلفاً.

فقد حافظت أسواق بيروت على طابعها التاريخي مع شوارعها المخصصة
للمشاة، وتضم بين جنباتها كذلك أسواقاً مغطاةً ومكشوفةً دون تغيير في
أسمائها، فبقيت أسواق:

الطويلة وإياس والجميل والأروام قائمةً، ما تغير فيها كان تصميماتها
الهندسية، واحتوت هذه الأسواق على محال تجارية متعددة الأنشطة
ومكاتب وأماكن ترفيهية كالمطاعم والمقاهي ومحال الذهب والمجوهرات، كما
يستطيع السياح والمتسوقون العروج منها إلى الساحات التاريخية الواقعة
إلى الجنوب منها كساحتي العجمي وبركة العنتيلي.

ضم وسط بيروت كذلك مراباً ضخماً للسيارات يتسع لألفين وستمائة
سيارة؛ حتى لا يكون التجوال والسياحة قاصرين على المترجلين، باختصار

كانت سوليدير حلم عمر الحريري الذي حلم به منذ عام 1982 م، لكن الحرب أخرجت إنجازَه وقتًا طويلاً.

ولم يكن تمرير الحريري لمشروعه بالأمر السهل: فقد كان على الحريري أن يدفع مرات ومرات لأزلام مخابرات الأسد في لبنان حتى يتكرم ويتعطف كل منهم ويضع توقيعَه الكريم بالموافقة على المشروع، وإلا فإنه لن يرى النور أبداً، وكان على الحريري شراء موافقة نواب البرلمان عبر دفع رشاوى لهم تتراوح بين خمسين ومائة ألف دولار.

لم يُعِر حافظ الأسد الحالة الاقتصادية في لبنان اهتماماً كبيراً؛ فقد كان شغله الشاغل هو إحكام قبضته الأمنية على جاره الغربي وتطويع موارده الاقتصادية لتظل في خدمة الأسد وحاشيته، ويبقى لبنان ورقة ضغط فعالة يساوم بها الأسد الغرب على بقاء نظامه، وكان على الحريري أن يُقَدِّمَ تطمينات سياسية إلى جانب الرشاوى المالية التي قَدَّمَهَا.

فقد اتُّهم الحريري حتى من جانب بني طائفته السُّنِّيَّة بأنه قلل قيمة الأملاك العقارية في وسط بيروت، واتهمه البعض أيضاً بتدمير التراث الفينيقي التاريخي للبنان، واتهمه الموارنة بالسعي إلى أسلمة وسط بيروت، وكان ذلك الاتهام هو الأقصى على نفس الحريري.

فليس معنى أنه رجل مسلم ملتزم يؤدي فروض عقيدته ويمول بناء المساجد أنه متعصب يسعى لإقصاء الآخر؛ فالحريري لم يكن يوماً في حياته رجل صدمات وحروب بل كان رجل تسويات وسلام.

وكان الدليل الأهم على ذلك تصريحه هو نفسه أنه لن يطالب بإلغاء طائفية لبنان السياسية ما لم يوافق عليها المسيحيون أولاً، إذن ما سبب اتهام المسيحيين للحريري بهذه الاتهام؟

كان الاتهام سياسياً ولا شيء غير ذلك؛ فقد كتم المواردنة غضبهم في صدورهم بعد أن كفل دستور لبنان ما بعد الطائف صلاحياتٍ عديدةً لرئيس الوزراء السُّنِّيَّ على حساب رئيس الجمهورية الماروني، وهو ما لم ينص عليه دستور 1943م، وبما أن الحريري كان يسعى لرئاسة الوزراء؛ فقد لاحقته هذه التهم للطعن في شخصه وحرمانه من تحقيق حلمه.

ورغم تفكير الأسد في تولية الحريري رئاسة الوزراء منذ عام 1989م، إلا أنه وجد من المبكر على الحريري تَوَلَّى زمام المسؤولية؛ فقبل بحكومتى سليم الحص ثم رشيد الصلح، وأرجأ اختيار الحريري حتى تكون الحاجة إليه ملحةً.

فبالرغم من علاقة الصداقة التي جمعت الحريري ببعض أركان نظام الأسد ومنهم رجله القوى في لبنان غازي كنعان، إلا أن الأسد وبعض حلفائه اللبنانيين كانوا ينظرون للحريري على أنه حليف للسعودية والغرب يريد تقويض نفوذهم في لبنان، لكن الأسد أبقى على شعرة معاوية مع الحريري.

أبقى الحريري كذلك على علاقة طيبة مع الأسد؛ فهو من بيده الحل والعقد، وتعامل بود ولطف زائدين مع إلياس الهراوي صنيعة الأسد على عينه، فَمَنَحَهُ مَقْرًا مَوْقَتًا لرئاسة الجمهورية من ستة طوابق بمنطقة الرملة البيضاء، وجَهَّزَهُ من ماله الخاص، ولم يكتف الحريري بذلك بل كان يدفع المخصصات المالية الرئاسية وقيمته ثلاثمائة وخمسون ألف دولار شهريًا، لكن ذلك ما كان ليطفئ ظمأ الهراوي للمال.

سافر الهراوي لدمشق والتقى حافظاً الأسد وقال له:
"لا أريد أن أظل أسيرًا لمال الحريري."

فسأله الأسد باستغراب:

وماذا تريد؟

فرد الهراوي وقد لمعت عيناه:

"أريد نسبةً من أموال النفط الذي يستورده لبنان والذي يحقق منه المستوردون اللبنانيون المقربون من دمشق أرباحًا خياليةً."

فَرَدَّ الأسد وهو يقهقه ضحكاً:

"خذ حصّةً، لكن لا تَجُرْ على نصيب سليمان فرنجية"، وكان يقصد سليمان توني فرنجية حفيد الرئيس اللبناني الخامس.

حاول الهراوي الصيد في الماء العكر مستغلاً قربه من الأسد، وحاول دق إسفين بين الحريري وأصدقائه السُنَّة من أركان نظام الأسد من جهة، وبين الأسد وحلفائه في لبنان من جهة أخرى، قال له:

"سيدي الرئيس احترس؛ فالحريري وخدام والشهابي يشكلون جبهةً ضدك، ويسعون لإسقاط نظامك وإقامة نظام سُنِّي بدلاً منه."

هنا ثار الأسد على عميله وقال له بلهجة تهديدية:

"اخرس يا خسيس، وإياك أن تكرر هذا الكلام أمامي أو أمام أي أحد غيري."

ابتلع الهراوي الإهانة وانصرف دون أن ينبس بكلمة واحدة، وبعد فترة قص الأسد على خدام ما قاله له الهراوي؛ فعقد خدام حاجبي الدهشة، واستكمل الأسد حديثه الغاضب عن الهراوي قائلاً:

"هذا العرص يشتكى من الحريري، ولو احتاج للمال غدًا وذهب للحريري لأعطاه الحريري ما أراد."

رَدَّ خدام على رئيسه:

"الهراوي صديقك حتى الموت عندما تكون معه، وعدوك حتى القتل حين تدير له ظهرك."

حق حافظ مكسباً لنظامه على حساب لبنان، وذلك بتوقيعه اتفاقية التعاون والأخوة الشاملة مع الهراوي في الثاني والعشرين من مايو 1991م لدى زيارة الأخير لدمشق عرفت باتفاقية الصداقة والتعاون، تقاسم فيها البلدان مياه نهر العاصي الذي ينبع من سهل البقاع اللبناني ويشق الأراضي السورية مغذياً محافظتي حمص وحماة قبل أن يصب في البحر المتوسط.

بعد عدة أشهر وُقِعَ الأسد اتفاقيةً جديدةً مع الهراوي، اتفاقية التبادل الحر التي أعفت عددًا كبيراً من السلع التجارية والحاصلات الزراعية السورية من رسوم الجمارك اللبنانية، وحلَّت العاقبة الكارثية لهذه الاتفاقية على قطاع الزراعة اللبناني.

فقد زادت الوصاية السورية على قطاع الزراعة، وأصبحت قرارات الوزارة وتقويمها الزراعي خاضعاً لإشراف موظف عميل للمخابرات السورية، وتضرَّر قطاع الزراعة اللبنانية أيما تضرُّر جراء هذه الاتفاقية المشؤومة.

فقد تكبد المزارعون اللبنانيون -في الجنوب تحديداً- خسائر فادحةً في مجال زراعة الموز؛ نتيجة تصدير النظام السوري لفائض استيراده من الموز الصومالي إلى لبنان؛ ما أصاب زراعة الموز في لبنان بالركود بعدما مُني المزارعون اللبنانيون بأرباح طائلة بعد تصدير الموز إلى الجار السوري الذي لا يزرعه، فإذا بالجار السوري يصيب آمالهم في مقتل.

قطاع آخر ضربته النظام السوري ضربةً موجعةً:
الألبان.

فقد أرغم حافظ الأسد وزارة الزراعة اللبنانية على تجاهل قطاع الألبان الوطني واستيراد نوعيات رديئة من الحليب رخيص الثمن ودون رقابة. وتحوّل كذلك سوق الجملة لبيع الخضروات والفاكهة بيئراً حسن في الجنوب لمرتع لعناصر مخابرات الأسد يجنون منه الأرباح على حساب الباعة اللبنانيين البسطاء.

استفاد نظام الأسد أيضاً من وجود الهراويفي الحصول على الدعم المالي المقدم من هيئة إيدال لدعم الاستثمارات، وذلك عبر الحصول على الدعم المالي المقدم للصادرات الزراعية اللبنانية بطريقة شيطانية.

فبمجرد دخول الشاحنات الناقلة للمنتجات الزراعية السورية إلى لبنان تُعامَل كمنتجات لبنانية، وبذلك تحصل على الدعم المخصص لنظيرتها

اللبنانية دون وجه حق، واضطر المزارعون اللبنانيون لدفع رشاوى لعناصر المخابرات السورية ليحصلوا على حقهم المشروع في دعم بلادهم.

جَنَّت العصابة الحاكمة في سوريا كذلك مائتي مليون دولار من واردات غاز البيوتان عبر حلفائها اللبنانيين، مستفيدين من الفارق بين سعر الاستيراد وسعر الاستهلاك الذي يدفعه المستهلك، هذا إضافةً إلى أرباح استيراد النفط والمازوت والغاز الطبيعي، ونشطت كذلك عمليات التهريب بين جانبي الحدود، والتي نال أغلبها شقيقا حافظ جميل ورفعت.

استفاد رفعت كذلك - حتى إبعاده من سوريا نهائياً- من أراضي سهل البقاع في زراعة المخدرات التي جنى منها ملايين الدولارات، واستفاد النظام السوري كذلك من تزوير فواتير البضائع المارة بميناء ومطار بيروت برفع قيمة ضريبة المبيعات التي تذهب لخزينة المخابرات الأَسَدِيَّة وخفض الرسوم الجمركية التي تذهب لخزينة الدولة اللبنانية؛ ما ألحق خسائر فادحةً بالاقتصاد اللبناني.

نشط نظام الأسد كذلك خلال تلك الفترة في تحويل عملائه اللبنانيين إلى مخبرين يكتبون التقارير الأسبوعية ويرسلونها لغازي كنعان في عنجر، لا فرق في ذلك بين موظف بسيط ونائب في البرلمان ووزير في الحكومة، وأضافت أم يعرب زوجة كنعان وظيفَةً جديدةً لعملاء زوجها:

باعة لهداياها الزائدة.

فقد كان كنعان وزوجته يتلقيان هدايا ثمينةً أقلها سعرًا يصل إلى عشرة آلاف دولار، وعندما تتكسد هذه الهدايا لدى أم يعرب تطلب من زوجات مخبري زوجها تصريفها والحصول على نذير سير من ثمنها.

سبتمبر 1991م، وَقَعَ الأسد والهراوياتفاقية الدفاع والأمن التي دعت إلى فرض حظر على الأنشطة الإعلامية والسياسية والعسكرية التي قد تلحق ضررًا بأي من البلدين.

كان هذا هو المعلن، أما الخفي فهو شرعنة القمع الأمني وملاحقة اللبنانيين الشرفاء المعارضين لاستبداد الأسد، لكن دون ظهور المخبرات السورية في الصورة؛ ليبدو الأمر أنه شأن داخلي لبناني جاء دون ضغوط من دمشق.

لم يَفُت الأسد أيضًا تطويع الجيش اللبناني ليكون عاملاً مساعداً في إحكام قبضته على لبنان، فقد اعتبر الأسد أن الجيش اللبناني مسئوليته المباشرة، ووافق على تعيين إميل لحود الموالي له قائداً للجيش خلفاً لعون عام 1989م؛ لينفذ مخططات الأسد بحرفية.

رفع لحود عدد جنود من عشرين ألف جندي إلى ستين ألف جندي، واختارهم بعناية من مقاتلي الفصائل المسلحة المسرحين عقب نهاية

الحرب الأهلية، إضافةً إلى عدد قليل من المجندين الإلزاميين الذين يؤدون الخدمة العسكرية لمدة عام.

خفض لحدود كذلك بأوامر من الأسد عدد الضباط اللبنانيين المتلقين للتدريبات العسكرية في الولايات المتحدة وفرنسا، وحل معهد الدفاع الوطني في العاصمة السورية دمشق محلها يتلقون فيه التدريب على أسلحة سوفيتية بالية أصبحت جزءاً من التراث، لكن لم يكن تطوير المستوى القتالي هو ما رمى إليه الأسد.

كان أهم ما حققه الأسد من هذا التدريب السوري هو إشراب الضباط والمجندين اللبنانيين عقيدة النظام البعثي الفاسدة، ولم يعد مُسْتَعْرَبًا هتاف العسكريين اللبنانيين إلى جانب نظرائهم السوريين:

عاش الأسد عاش البعث.

استنسخ الأسد كذلك فساد جيشه، بحيث أصبح كبار ضباط الجيش اللبناني يعيشون حياة الملوك، فأُنْفَقَت معظم ميزانية الدفاع على رواتب هؤلاء الضباط وسيارات تنقلهم والوقود الذي تسير به سياراتهم والخدمات المتميزة فيمجمعات الضباط السكنية، وتحمل الحكومة تسديد فواتير الهواتف الخاصة بهم جنبًا إلى جنب مع هواتف الجيش، هذا علاوةً على تَلَقِّي أبناء هؤلاء الضباط التعليم مجانيًا في كافة مراحلهم.

ابتدع الأسد كذلك ما عُرف بميزانية المخصصات لتسليحة العسكريين، إلا أن كبار الضباط سيطروا عليها وقدموا لنظام الأسد حصته السنوية منها في شكل هدايا لضباط الجيش السوري في ذكرى انقلاب البعث، كانت تتكلف سنويًا ستة ملايين دولار، وهكذا ضرب الأسد عصفورين بحجر واحد:

وَرَطَّ الجيش اللبناني في فساده؛ ليكون عونًا له في الوصاية على لبنان، ووجد هو وحاشيته طريقًا جديدًا للتهب يزيدون به أرصدهم الحرام.

أصبح للإنفاق على الدفاع نصيب الأسد من موازنة الحكومة السنوية، ومن اعترض من الضباط على ذلك الوضع الشاذ تَجَنَّهَمَ أصدقاؤهم، وأُبعِدُوا عن مناصبهم، وأصبح لحدود فوق المسألة طالما أن الأسد راضٍ عنه، وهذا ما أثبتته الأيام.

أواخر عام 1991م أمر الهَرَاوي إميل لحود بمحاصرة مخيم عين الحلوة الفلسطيني؛ تمهيدًا لاقتحامه ونزع سلاح المسلحين داخله، لكن لحود الذي كان يعلم مقدار كراهية الهراوي له رأى في هذا الأمر الرئاسي فخًا لتشويه شعبيته وقطع الطريق عليه ليصبح رئيسًا بعدما تَلَقَّى وعدًا من حافظ الأسد بذلك، لذا لجأ لحود لدمشق لتكون الفيصل في هذا النزاع.

هاتف لحدود رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي وأخبره بطلب الهراوي، فطلب منه الشهابي الاكتفاء بوضع الجيش حول المخيم في وضع الاستنفار، ولا داعي لتكرار صدامات السبعينيات بين الجيش والفلسطينيين، وأخبره أنه سيصلح الأمر مع الهراوي.

اتصل الشهابي بالهراوي وأبلغه أن الصدام مع الفلسطينيين لن يفيد إلا إسرائيل، عدّل الهراوي عن رأيه لكنه تَحَيَّنَ الفرصة للرد على لحدود.

وجد الهراوي ضالته فيتسرب مصاريف الجيش ليثير الشارع ضد لحدود، فَرَدَّ عليه لحدود زِدًا قاسيًا استقوى فيه بالسوريين وجعلهم يقلبون ظهر المجن للهراوي بشكل مهين.

كتب لحدود تقريرًا سلمه لغازي كنعان حول علاقة الهراوي بالأمريكيين، حيث أورد في تقريره أن الهراوي يتردد على السفارة الأمريكية كل ليلة للقاء القائم بأعمال السفارة جون شلايكر في غفلة من حرسه داخل سيارة سوداء عادية مسدلة الستائر.

رد السوريون بطريقتهم على فعلة الهراوي، وبعدما وصل التقرير لكنعان اتصل بالهراوي وقال له بالإنجليزية:
صباح الخير سيدي الرئيس.

فهم الهراوي الرسالة، وعَمِلَ على ترضية كنعان، لكنه لم يَرْضَ، وفضح الهراوي بنشر خبر في الصحف وعلى شاشات التلفاز يفيد بالقبض على جورج ابن الهراوي الأكبر في باريس وهو يُهَرَّب كميةً من المخدرات، ولم تهدأ عاصفة الغضب السوري ضد الهراوي إلا بعدما أُجبر على تحسين علاقاته مع لحدود.

كان الحريري يراقب ذلك ويحزن لما أضحى عليه لبنان تحت وصاية الأسد: بلد محكوم من خارجه، محتل من جيش شقيق، ينخر فيه الفساد، مؤسسات لا تنفذ إلا ما يمليه عليها الأسد، أين هي دولة المؤسسات التي تركها الحريري قبل نحو ربع قرن؟!

لذا فقد رأى الحريري أن طريق لبنان للانعتاق من نير التبعية السورية يمر عبر إقامة اقتصاد قوي؛ لذا عليه أن يحارب لأخر نفس كي يعيد بناء الاقتصاد اللبناني؛ حتى يستطيع فرض شروطه على رأس النظام العلوي، ويخرج لبنان من هوة الأسد السحيقة.

لكن الحريري لم يسلك طريق الصدام مع حافظ؛ حتى لا يحكم على مشروعه بالفشل قبل أن يبدأ؛ لذا ظلت علاقاته طيبةً مع الأسد. وكان يردد دومًا أنه تَدَرَّب سياسيًا على يد حافظ الأسد والملك فهد، وزادت بذلك علاقته قوةً مع حاكم سوريا، لكنَّ الأسد أبقى على حكومة عمر كراميا المطيعة لسياساته طالما بقي الوضع مستقرًا.

بعد عدة أشهر من شكوى الهراوي للأسد، تسرب نبأ رشوة الحريري للهراوي إلى الصحافة، بعدما نشرت مجلة الشراع اللبنانية على لسان الهراوي تقاضيه مبلغاً شهرياً لمصروفاته يبلغ ربع مليون دولار من الحريري، وما إن طالع الحريري الخبر في المجلة حتى اتصل برئيس تحرير المجلة حسن صبرا وطلب لقاءه.

عاتب الحريري صبرا بأسلوب لطيف خلال لقاءهما موضحاً له نقطتين: الأولى: أن المبلغ يتخطى الثلث مليار دولار، وصَحَّحَ له الرقم الخاطئ الذي ورد على لسان الهراوي.

الثاني: طلب منه عدم نشر أخبار أخرى عن أية مبالغ يدفعها في لبنان؛ حتى لا يفتح الباب أمام الأسد وعصابته فيزيدوه زهقاً بما سيطلبونه من أموال إضافية؛ ما سيعيق خطته ويربك حساباته التي أعدها للنهوض بلبنان.

كانت تلك أولى المصاعب التي وجب على الحريري ركوها حتى يصبح رئيساً للوزراء؛ فالرشوة أصبحت أمراً عادياً منذ فرضتها مخابرات الأسد عقب دخول لبنان، ومالم يضع لها الحريري حداً ستضيع بوصلة أهدافه ويضيع معها الحريري، ولحسن حظ الحريري جاءت رياح السياسة اللبنانية بما تشتهيه سفنه.

تأزمت الساحة السياسية خلال صيف 1992م؛ نتيجة انخفاض سعر صرف الليرة اللبنانية؛ فارتفعت الأسعار، وارتفعت معها نسبة البطالة، وساءت حياة اللبنانيين الذين تظاهروا في الشوارع احتجاجاً على تلك الأوضاع المزرية، وجاء رد كرامي متأخراً على هذه الاحتجاجات.

الرابع والعشرون من مايو 1992م، تقدّم كرامي باستقالته من رئاسة الوزراء للهِراويل الذي قبلها، وأوكل إلى رشيد الصلح إدارة حكومة تصريف أعمال حتى موعد الانتخابات البرلمانية الذي سيقدره حافظ الأسد، وظل كرامي يبحث عن سبب مقنع لتلك الأحداث التي حرّكت الشارع ضده.

رغم اعتراف كرامي بوجود أزمة حركت الشارع ضد حكومته، إلا أنه أبلغ بعض المقربين منه -ومنهم حسن صبرا- أنه يعتقد أن الحريري ضالع في تلك الأحداث، وذلك بأن أمر عناصر تابعة له بشراء كميات كبيرة من الدولارات؛ ليهبط سعر صرف الليرة؛ ليزيح كرامي ويتولى رئاسة الوزراء خلفاً له، وهو ما نقله صبرا للحريري.

نفس الحريري ما قاله كرامي، وقال لصبرا إنه من الحماسة أن يفعل ذلك ضد كرامي حتى لو كان طامحاً في كرسى رئاسة الوزراء؛ فكل ما في لبنان يسير بمكاملة هاتفية من حافظ الأسد، وبالتالي فالاحتجاج ضد كرامي ليس من مصلحته، وسيحوّل العلاقة الودية بين الحريري والأسد إلى عداوة مستحكمة سيتضرر منه الحريري ولن يصبح رئيساً للوزراء ما حياً.

في دمشق كان أصداء ما يحدث في بيروت يثير قلق الأسد؛ فالاقتصاد اللبناني الذي لا يعرف عنه الأسد سوى الحصول على المال الحرام دون السعي إلى استقراره وتحسينه يضع كل مخططات الأسد في لبنان في مهب الريح، ورأى الأسد أن الوقت قد حان ليصبح رفيق الحريري رجل لبنان القوي؛ لما له من باع وثقل في متاهات الاقتصاد.

أمر الأسد غازي كنعان بالترتيب لعقد الانتخابات البرلمانية في سبتمبر 1992م، ليعيد أسماء النواب اللبنانيين المرشحين والمستباعدن على حد سواء؛ فقد أراد الأسد برلماناً مدجناً كما الحكومة ورياسة الجمهورية والجيش، ينفذ الأوامر دون نقاش.

فقد كانت هذه الانتخابات هي الأولى منذ عام 1972م، ووجود أتباع الأسد كنواب في البرلمان اللبناني سيضفي شرعيةً على فساد واستبداد نظام الأسد في لبنان ويسكت أيَّ صوت ينادي بخروج السوريين، وكان حزب الله الشيعي أهم حلفاء الأسد لتمرير مخططه.

فقد انفرد الحزب بزعامة الشيعة في لبنان عقب انتصاره على حركة أمل عام 1988م، وازدادت شعبيته في الأوساط الشيعية خاصةً واللبنانية عمومًا من خلال عملياته الفدائية التي كان يشنها على إسرائيل التي تحتل الشريط الحدودي في جنوب لبنان، هذا بالإضافة إلى مؤسساته التي تقدم

خدماتٍ عديدةً لشيعة لبنان وعلى رأسها مؤسسها رعد والشهيد، لكن الانتخابات البرلمانية اللبنانية شأها انقسام سياسياً تخطئه العين.

فقد قاطع غالبية الموارنة الانتخابات، ولم يشترك سوى عدد محدود من برلمانيهم في اللحظة الأخيرة بضغط من الحريري، مثل: فارس سعيد وبطرس وحرب ونسيب لحود، بينما رفض سمير جعجع زعيم القوات اللبنانية خوض هذه الانتخابات واصفاً إياها بالمنعقدة تحت الوصاية السورية.

لم تخل طائفة الحريري السُّنيَّة من الانقسامات هي الأخرى؛ فقد خاض الحريري الانتخابات عن عدد من مقاعد بيروت الغربية إضافةً إلى بلدته صيدا، وتحالف تَمَّام سلام نجل رئيس الوزراء الأسبق مع سليم الحص لخوض الانتخابات عن دائرتي بيروت وعائشة بكار، وتَصَادَمَ سلام مع السوريين في هذه الانتخابات مرتين:

المرَّة الأولى عندما رفض ترشيح النائب الأرثوذكسي الموالي لسوريا نجاح واكيم على لائحته الانتخابية؛ رفضاً لوصاية حافظ الأسد، فقَبِلَ حافظ الأمر مكرهاً؛ حتى لا يبدو في صورة المتدخل فيما لا يعنيه، وكان ذلك قبل أن ينمو إلى علمه نبأ مقاطعة الموارنة للانتخابات.

المرّة الثّانية عندما قرر مقاطعة الانتخابات بناءً على رسالة وجهها له أبوه من منفاه في جنيف، اعتبر فيها أن الانتخابات التي لا يشارك فيها المواردنة ليست انتخابات، ولم يُخَيَّب تمام ظن أبيه.

أرسل تمام بيان مقاطعته للانتخابات لإذاعة صوت الوطن بالرغم من محاولات الحريري العديدة إثناءه عن المقاطعة والتهديد من جانب السوريين عبر موفدهم رستم غزالة، بينما شارك الحص استجابةً للضغوط السورية.

حازت كتلة الحريري أعلى نسبة من أصوات السُّنَّة: ليتحقق له أخيراً حلم رئاسة الوزراء، وقد دفع الحريري ثمن هذا الفوز مقدماً لحافظ الأسد؛ فقد أدرج ضمن لائحته الانتخابية نواباً موالين لسوريا، مثل: بشارة مرهج وعدنان عرقجي وناصر قنديل، ووجب على الحريري اجتياز صعوبة جديدة في طريق رئاسة الحكومة.

وجد الحريري صعوبةً في تنفيذ خطته ما لم يعقد اتفاقاً مع حزب الله؛ حتى لا يكون عقبةً في طريقه رغم اقتناعه بأن الحزب سينقض هذا الاتفاق مع أول فرصة؛ نظراً للاختلاف المذهبي مع الحريري من ناحية، ومن ناحية أخرى لارتباب الحزب ومموله الرئيس إيران في نوايا الحريري، معتبرين أنه يريد تخليص لبنان من القبضة (السورية- الإيرانية)، ما يهدد مصالح البلد الحليفين في لبنان.

قبل عدة أيام من توليه رئاسة الحكومة، التقى رئيس الوزراء المكلف والأمين العام الجديد لحزب الله حسن نصرالله عبر وسيط هو الصحفي مصطفى نصر، حيث كان الكلام الدبلوماسي والمديح المتبادل هما سيدها الموقف بين الرجلين.

فقد وصف نصرالله الحريري أنه المقاومة التي ستزيل المعاناة عن الشعب على الأرض، وحزب الله هو المقاومة التي ستزيل الاحتلال عن الشعب على الحدود، ملمحاً إلى وجوب التعاون بينهما حتى ينهض لبنان ويستقر.

ردَّ الحريري على كلام نصرالله بقوله:

"أنا معك مائة في المائة، وأنا لست عميلاً أمريكياً كما يصورني البعض، بل أنا قومياً عربياً ساعد الفقير، وقناعاتي إسلامية."

تَوَلَّى الحريري رئاسة الوزراء في الثاني والعشرين من أكتوبر 1992م، ومن أجل استرضاء حافظ الأسد وحلفائه استحدث الحريري وزارةً للمُهَجَّرِينَ، كَلَّفَتْ بالعمل على إعادة مُهَجَّرِي الحرب الأهلية إلى منازلهم وأسندها لوليد جنبلاط، وخصَّص لها من ماله الخاص أموالاً طائلة يشتري بها ولاء جنبلاط ومَنْ على شاكلته من الدروز؛ حتى لا يكونوا عائقاً أمام مشروعه لإعادة الإعمار.

استغل الحريري موقعه كرئيس للوزراء وعلاقاته الدولية الواسعة في الحصول على مساعدات واستثمارات وقروض ميسرة دولية تساعده في جهوده لإعادة الإعمار، وشهد خصوم الحريري قبل حلفائه بدأب الرجل وإخلاصه في عمله.

فقد كان يعمل ثماني عشرة ساعةً يوميًا بدءًا من السابعة والنصف صباحًا، يناقش خلالها خطط إعادة الإعمار والاقتصاد والسياسة، ولا يترك صغيرةً ولا كبيرةً دون اتخاذ قرار بشأنها، واعتمد على مجموعة من الموالين له في تنفيذ سياساته، كان أبرزهم فؤاد السنيورة صديق العمر ورفيق الكفاح الذي عيّنه في وزارة المالية، وبدأت المشكلات تواجه الحريري تبعًا.

دخل الحريري في صراع مع إلياس الهراوي ونبيه بري رجلي سوريا حول تعيينات مجلس الخدمة المدنية، فقد سعى كل واحد من الثلاثة إلى تعيين المقربين منه في المجلس لتمرير خطته، وكان الحريري الأكثر تضررًا من ذلك الأمر.

كان بري قد رفض في وقت سابق منح الحريري صلاحيات استثنائية لاستكمال إعادة الإعمار ردًا على رفض الحريري تعيين شيعي وزيرًا للمالية بدلًا من السنيورة، وأخبر بري الحريري أن طلبه يعد تعطيلاً لعمل مؤسسة الشيعة في الحكم، واستدعى الأمر تدخل حافظ الأسد.

سافر الحريري وبرى إلى دمشق، والتقى حافظ الأسد، فَطَيَّبَ الأسد خاطر الاثنين وأعطى الحريري الضوء الأخضر لاستكمال مشاريعه في إعادة الإعمار، ووعد بربيعدم وقوع أي تَعَدٍّ على المؤسسة النيابية التي يرأسها، وبذلك انتهى الخلاف، لكن الأسد كان لا يأمن جانب الحريري رغم ذلك.

نشر الأسد عيونه في كل ما يمت للحريري بصلة، فبالإضافة للنواب الموالين له في كتلة الحريري النيابية، كان هناك العديد من الجواسيس داخل شركات الحريري وفي مقر عمله برئاسة الحكومة، بل في بيت الحريري نفسه، وكان السُّنِّيَّ عبد الرحيم مراد هو عميل الأسد الذي ينقل لغازي كنعان كل شاردة وواردة تحدث في بيت الحريري، وكان الحريري يشعر أنه مراقب؛ فيتصرف بحرص، ويزن كلامه بميزان من ذهب، ولا يضع ثقته إلا في السنة أمثاله.

ظهر ذلك بجلاء في استعانته بوسام الحسن كمدير للتشريفات برئاسة الوزراء وقربه منه، حتى أصبح مستشاره للأمن القومي، مفضلاً إياه على اللواء علي الحاج مدير الأمن العام الذي كان يرسل التقارير يومياً لغازي كنعان، وماهى إلا أشهر معدودات حتى بدأ حزب الله في نقض اتفاقه مع الحريري.

طرح الحريري مشروعًا للنهوض التجاري ببيروت سماه أفق العام 2000 في مارس 1993م، بقيمة عشرة مليارات دولار، وقفت له كتلة الوفاء للمقاومة التابعة لحزب الله بالمرصاد لمنع تمريره، لكنه أُقِرَّ في نهاية الأمر، وكان السبب طائفياً خالصاً.

كان الباعث وراء ما فعله حزب الله هو عدم إغداق الحريري أمواله على المناطق الشيعية في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية، رغم أن الرجل على مستوى الحكومة لم يُفَرِّق في التعامل بين هذه المنطقة وغيرها من مناطق لبنان، وبعد عدة أشهر استعرض الحزب عضلاته أمام الحريري.

قصف الحزب القوات الإسرائيلية المحتلة لجنوب لبنان، كما أمطر شمال إسرائيل بصواريخ الكاتيوشا؛ فسقط عدد كبير من القتلى والمصابين، وتكدَّس سكان الشمال الإسرائيلي في المخابئ، وقَرَّرَ رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين الرد على هجمات حزب الله بعدوانية كما فعل في الانتفاضة الأولى.

الخامس والعشرون من يوليو 1993م، شنت إسرائيل قصفًا جويًا ومدفعيًا مكثفًا على قرى وبلدات جنوب لبنان، لتنفيذ التهديد الذي نقله مسئولون أمريكيون لحكومة الحريري قبل أسبوعين لكن أحدًا لم يصدق إمكانية حدوثه.

عقد الرئيس اللبناني إلياس الهراوي اجتماعاً مع رئيس الوزراء رفيق الحريري ورئيس مجلس النواب نبيه بري ووزير الخارجية وصهر الهراوي فارس بوزين ووزير الدفاع محسن دلول وقائد الجيش اللبناني العماد إميل لحود، انتهى إلى صدور قرار بسفر بوزين إلى نيويورك للقاء سفراء الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن للوصول إلى حل لتلك الأزمة الطارئة.

انعقد مجلس الأمن بناءً على طلب المندوب اللبناني، والذي أصدر قراراً بنشر الجيش اللبناني في الجنوب، وفي اليوم السادس من العملية حضر رفيق الحريري اجتماع وزراء الخارجية العرب في دمشق، وأكد على تمسك لبنان بسيادته في وجه الاعتداءات الإسرائيلية.

استمرت العملية أسبوعاً حتى الحادي والثلاثين من يوليو 1993م، دُمِّرَتْ خلالها أربع وخمسون قريةً شيعيةً في الجنوب محاذيةً للمنطقة المحتلة في جنوب لبنان، وهُجِّرَ على إثرها مائتا ألف من سكان الجنوب إلى العاصمة بيروت، وبلغت خسائرها نحو تسعة وعشرين مليون دولار، وقُتِلَ بسببها مائة وعشرون مدنيًا، وتضرر موسم السياحة والاصطياف، وصعَّدَ رئيس الأركان الإسرائيلي وقتها إيهود باراك من تحديه للدولة اللبنانية بقوله:

"على سوريا إذا كانت جادةً في مسار السلام أن تأمر حزب الله بإيقاف اعتداءاته علينا."

باختصار وجهت هذه العملية طعنةً نجلاءً لأحلام الحريري في إعادة الإعمار وفي الإفلات ولو بقدر صغير من القبضة السورية في سعيه لاستعادة السيادة اللبنانية. لكن - وكما كل مشاكل لبنان - انتظر الحريري وصول الحل من الخارج بعدما فشل في فرضه من الداخل.

حيث طلب الحريري من قائد الجيش إميل لحود الدخول بقواته لجنوب لبنان بناءً على تفاهم بين الحريري ووزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، في ضوء قرار مجلس الأمن وأمره بمصادرة أية قطعة سلاح في الجنوب حتى لو كانت سكين مطبخ، إلا أن لحود رفض ذلك بناءً على أوامر من دمشق، مهددًا بالتقاعد في منزله، وبحلول الثامن والعشرين من يوليو 1993م بدأ الحديث عن حل بتنسيق (أمريكي- إيراني).

وجد حافظ الأسد في العملية العسكرية الإسرائيلية فرصةً للتخلص من مناوئي سياسته من وزراء الحريري من ناحية، ومن ناحية أخرى تذكير الحريري أن ينفذ سياسة سوريا ولا يصنعها، وكان سفير لبنان في واشنطن سيمون كرم هو ضحية الأسد هذه المرة.

أرسل علي دوبا رئيس المخابرات العسكرية السورية تقريرًا لإلياس الهراوي حول سفيره في واشنطن، اتهم كرمًا بالتآمر ضد نظام الأسد، وإرسال شكوى للأمريكيين يصف فيها الحكومة اللبنانية بالدمية السورية، بدوره أعلم الهراوي الحريري بالذي وعده باتخاذ اللازم.

أبعد الحريري كرمًا من لقاءات الدبلوماسيين الأمريكيين في بيروت خلال فترة الحرب الإسرائيلية، استاء كرم من الأمر؛ فقدم استقالته وجلس في منزله، لكن الحريري شعر بالذنب وأراد إيضاح الصورة لكرم.

أرسل الحريري أحد معاونيه لكرم ومعه رسالة شفوية قصيرة طلب خلالها الحريري من كرم أن يسامحه؛ فقد كانت الضغوط السورية أكبر منه. تقبل كرم عذر الحريري لكن الجرح بقى غائرًا في نفسه، ووجد الأسد الوقت مناسبًا ليقدم الحل للحرب في لبنان.

التاسع والعشرون من يوليو 1993 م، وصل وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي إلى بيروت؛ للتباحث مع الحريري والهرابي حول إيجاد حل للأزمة بعدما قتلها بحثًا في دمشق مع حافظ الأسد.

توصل حزب الله وإسرائيل لتفاهم عرف بتفاهم تموز 1993 م، توقف فيه الحزب عن استهداف شمال إسرائيل بالكاتيوشا في مقابل وقف استهداف إسرائيل للمدنيين عبر القصف الجوي، ونجح حزب الله في الاحتفاظ بسلاحه بعدما خرجت نداءات إسرائيلية وأمريكية تطالب بتزعه، ومع حلول السلام على لبنان كان الحريري يفكر في مداواة آثار الحرب.

الأول من أغسطس 1993 م، توصل الحريري مع حسن نصر الله وبإشراف من حافظ الأسد إلى اتفاق ينظم عمل المقاومة في الجنوب، واتخذ مجلس

الوزراء اللبناني قرارًا بنشر الجيش في قرى وبلدات الجنوب، مع استكمال ورشة إعادة الإعمار التي أوقفها عملية تصفية الحساب الإسرائيلية.

فينفس اليوم أرسل رفيق الحريري رسالة تطمين لحزب الله ومن ورائه دمشق وطهران، إذ صرح خلال مقابلة مع إذاعة لندن أن نزع سلاح حزب الله أمر غير مطروح للنقاش؛ فالجنوب اللبناني أرض محتلة، وبداية حل المشكلة هي تعهد إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية المحتلة، وعندما عاجلته المذبة بسؤال خبيث حول إمكانية منع الحكومة الحزب من شن عمليات المقاومة ضد القوات المحتلة رد الحريري بكاء:

"لا سيطرة للحكومة اللبنانية على المنطقة المحتلة من لبنان، فسكان هذه المنطقة يقاومون المحتل، وليس في يد الحكومة المنع أو الموافقة."

أتبع الحريري تصريحه هذا بتصريح آخر نشرته اللوموند الفرنسية في الثالث من أغسطس 1993 م، قال فيه: "إن إسرائيل فشلت في حربها الأخيرة في إلغاء المقاومة وتدمير بنيتها التحتية."

أثار تصريح الحريري طمأنينة حزب الله ومن ورائه حافظ الأسد، لكن الحريري صمم أن يوجه طمأننةً موجهةً لحاكم سوريا أنه لا يحيد عن اتفاقهما الذي تولى بموجبه رئاسة الوزراء، وأنه لن يكون خنجرًا في الخاصرة السورية.

واتت الفرصة الحريري خلال الدورة الطارئة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب الذي استضافته بيروت في العاشر من أغسطس 1993 م:

حيث أكد الحريري لدى إلقاء كلمته أن المراهنة على استخدام لبنان كورقة ضغط للتأثير على دور سوريا رهان خاسر، وأكد على حق اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لبلدهم، لكن حافظاً الأسد سرعان ما قلب ظهر المجن للحريري.

نشرت جريدة النهار اللبنانية في الرابع عشر من أغسطس 1993 م تصريحاً للرئيس السوري وصف فيه قرار حكومة الحريري بنشر الجيش في الجنوب بالمتسرع، فهم الحريري من كلام الأسد أنه قبل دخول الجيش اللبناني إلى جنوب لبنان مُكرّهاً حتى لا يُشَيِّطَن من أمريكا وإسرائيل ويُتَّهم بأنه العقبة في وجه عودة الهدوء للجنوب المضطرب.

وفي السادس عشر من أغسطس 1993 م لم يعد للجيش اللبناني وجود في مناطق الجنوب التي احتكرها حزب الله ليلوي ذراع الحريري متى استشعر منه الحليف السوري الخطر، وهكذا نَفَذَ حافظ مخططه لإبقاء الحريري تحت رحمته.

عاد الحريري لمتابعة خططه لإعادة إعمار لبنان، حيث أدى مشروع أفق العام 2000 لتوقيع عقود لإعادة تأهيل شبكات الهاتف التي أهلكتها

سنوات الحرب، وإنشاء مليون خط جديد، وإصلاح شبكات كهرباء، وإنشاء شبكات أخرى جديدة بطاقة ألف وثمانمائة ميغاوات، وإنشاء مطار جديد لبيروت بدلاً عن القديم بقيمة أربعمائة وستة وثمانين مليون دولار، وتوسيع للطرق الساحلية، وإنشاء طريق يبدأ من بيروت وينتهي في بغداد، لَكِنَّ الحَرِيرِي تَلَقَّى تحذيرات من مجموعته الاقتصادية عن العواقب الاقتصادية لهذه المشروعات.

ارتفاع الدين العام هو أهم تحذير وُجِّهَ للحريري، لكن الحريري طالب مجموعته بالصبر؛ فذلك الدين سَيَسَدَّد بسهولة إن لم تشطبه الدول الدائنة أعضاء نادي باريس؛ فالعملية السلمية تتبلور في المنطقة، وكلما حل السلام زادت فرص الاستثمار وعم الرخاء. وَقَدَّم الحريري خدمةً جليلاً للبنانيين تضاف إلى سجله المُشْرِف في خدمة بلاد الأرز.

أدخل الحريري إلى لبنان خلال حكومته الأولى خدمة الهاتف الجوال عبر صهره نزار دلول معتقداً أن عدد المشتركين في الخدمة لن يتجاوز الخمسين ألف، لكنهم تخطوا النصف مليون خلال ثلاث سنوات فقط. وكالعادة حصل السوريون على حصتهم للموافقة على المشروع، وبالطبع نسبةً لا بأس بها من أرباح المشروع يوزعها غازي كنعان بمعرفته على أفراد المخبرات وعملائه اللبنانيين، لكن الأسد استمر في عرقلة خطط الحريري.

بدلاً من أن يساعد حافظ الحريري في تحقيق طموحاته حتى يجني وحلفاؤه المزيد من المكاسب من وراء مشاريع الحريري وضعوا العِصِيَّ في دواليبه، ووقف السوريون ومخبروهم اللبنانيون حجر عثرة في وجه تنفيذ الحريري مشاريع تهدف لإنهاء معاناة المواطنين اللبنانيين التي خَلَقَتْهَا الحرب الأهلية، وتَجَلَّتْ المعوقات السورية في وجه الحريري خلال سعيه إعادة تأهيل شبكة الكهرباء اللبنانية.

منذ انتهت الحرب الأهلية وحتى بداية تَرُؤُس الحريري بالحكومة ظلت المناطق اللبنانية عموماً وبهروت على وجه الخصوص توفر الكهرباء عن طريق المولدات، وذلك بعدما تضررت شبكات الكهرباء خلال الحرب الأهلية والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، وأولى الحريري عقب رئاسته للحكومة هذه المشكلة اهتماماً كبيراً.

عملت شركات الحريري مع الدول العربية -وخاصةً مصر ودول الخليج- على إصلاح محطات الكهرباء وإنشاء محطات جديدة، ساعدت هذه الخطوة على تقليل معاناة اللبنانيين من تكرار انقطاع التيار الكهربائي الذي انتهجته الحكومة لمنع انهيار شبكة الكهرباء، لكن بقيت مشكلة أخرى في انتظار الحل:

وقود تشغيل المحطات.

اعتمد لبنان منذ وقت طويل على النفط السوري في تشغيل محطات الوقود، بالرغم من رداءة نوعيته ونسبة التلوث العالية التي يتسبب فيها والأعطال التي يُلحَقُها بمحطات الكهرباء، غير أن الوصاية السياسية والأمنية التي فرضها حافظ الأسد على الجار اللبناني كانت السبب في قبول الحكومات اللبنانية مرغمةً استيراد الوقود المشغل لمحطات الكهرباء من سوريا وبالسعر العالمي، حتى بدأت أزمة الطاقة تحط رحالها في سوريا.

بحلول أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات تناقصت كميات النفط والغاز في سوريا، وأصبحت تكفي الاستهلاك المحلي بالكاد، وأثرت هذه المشكلة على لبنان الذي لم تجد حكوماته مفرًا من الاعتماد على المولدات حتى يَمُنَّ عليها حافظ الأسد بحل للمشكلة التي أوقعهم فيها.

سمح حافظ باستيراد احتياجات لبنان من الوقود عبر مرفأ بيروت، مع حصول زبانية مخبراته وأركان حكمه على نسبتهم من مكاسب الاستيراد، لكنَّ الأزمة بقيت على حلها حتى بعد تَوَلَّى الحريري الذي وجد حلاً جمع بين السعر المناسب ونوعية الغاز الجيدة.

عرضت الحكومة العراقية ثم حكومتا السعودية والكويت على لبنان إمداده بما يكفيه من وقود تشغيل محطات الكهرباء، كان العرض العراقي هو الأفضل بين العروض الثلاثة التي تلقاها الحريري؛ حيث إن صدام

حسين وافق على تقديم النفط العراقي للبنان بسعر رمزي كما يحدث مع الأردن، وذهب العراق في عرضه للحريبي إلى أبعد من ذلك.

عرض صدام على الحريبي أن يتولى العراق إصلاح مصفاة طرابلس النفطية التي تُحَمِّل الدولة اللبنانية عبئاً مالياً دون فائدة تذكر؛ فَعَقِبَ أن تعطلت خلال الحرب الأهلية ظلت الحكومة اللبنانية تدفع رواتب مائتين وخمسين مهندساً وعاملاً دون أن تؤدي المنصة وظيفتها في ضخ النفط، وبذلك تضخ المنصة النفط العراقي للبنان، ويمكن للحكومة اللبنانية تصديره للخارج وتحقيق فائض مالي، هنا دخل حافظ الأسد وأزلامه على الخط، وقلبوا الطاولة على الحريبي.

شعر الأسد أن غريمه العراقي يسعى لإزاحته من منطقة نفوذه في لبنان، وفي نفس الوقت تكبيده خسائر فادحة نتيجة توقف صادرات النفط السوري إلى لبنان، فَتَعَرَّض الحريبي لضغوط هائلة من غازي كنعان وإلياس الهراوي الذي خشي من ضياع نسبته في مبيعات النفط المستورد إذا ما أُبرِم الاتفاق مع العراق، رضخ الحريبي في نهاية الأمر لضغوط الأسد، وبحث عن سبب مقنع ليعلنه للبنانيين بخصوص رفضه العرض العراقي السخي.

تَدَرَّع الحريبي للعراق وللبنانيين بشعوره بالإحراج من السعودية والكويت نظراً لما قَدَّمَهُ البلدان من دعم للبنان في فترات سابقة، وجاء رد البلدين من

خلال سفيريهما في بيروت اللذين نفيا تأثير قبول لبنان للعرض العراقي على العلاقات مع لبنان؛ فكل بلد يرسم سياساته وفق مصالحه.

استكمل حافظ خطته لتعجيز الحريري بتوقيع اتفاقية بين البلدين قضت بمد خط غازيين سوريا ولبنان تكلف إنشاؤه ثلاثة عشر مليون دولار وبقي معطلاً عن العمل لعدم كفاية الإنتاج السوري من الغاز، ورغم معارضة الحريري توقيع عقد توريد الغاز مع شركة انسالدو؛ لاعتباره غير مستوف للشروط، إلا أن غازي كنعان أرغمه في نهاية المطاف على قبوله، لا لشيء سوى أن صاحب الشركة هو عهد بارودي العميل المدلل لدى غازي كنعان.

تَوَلَّى كنعان بعد إتمام الصفقة توزيع أرباحها التي ذهب معظمها له كرئيس للمخابرات السورية في لبنان، ثم لسليمان فرنجية وإلياس الهراوي ووزراء أمل وحزب الله، كما منح كنعان جزءاً من الإيرادات لإيلي حبيقة، ومرةً أخرى نال الهراوي نصيباً من النهب السوريمن الكهرباء هذه المرة، وبلغت خسائر لبنان سنوياً جراء الفساد في قطاع النفط مائةً وتسعين مليون دولار.

ابتكر كنعان بأمر من الأسد طريقةً جديدةً لمص دماء الاقتصاد اللبناني، وكعادته صمت الحريري حتى لا يجابه المتاعب في تنفيذ مشروعاته التي ستقيل لبنان من عثرته؛ ليشب عن طوق التبعية السورية بعد ذلك.

أقامت المخابرات السورية مكتبًا جمركيًا في مرفأ بيروت بديلاً عن المكتب التابع لحكومة الحريري يُحصّل رسوماً جمركيةً أقل من تلك التي تُحصّلها حكومة الحريري؛ فتهاقت عليه المستوردون، وخسرت الخزينة اللبنانية خسائر فادحةً بسبب ذلك الأمر، وحتى كازينو لبنان ذو الشهرة العالمية لم ينج من براثن الفساد، فرغم محاولات الحريري الحثيثة لإبعاد أذنان الأسد عنه، لكنهم كانوا يشمون رائحة النقود فيصيبهم السعار كما القرش الذي يشم رائحة الدم.

تمتع كازينو لبنان بشهرة عالمية؛ نتيجةً لموقعه المتميز المطل على البحر المتوسط وكذلك لمستوى الخدمة المتميز الذي يقدمه لرواده، وجنى من ورائه أرباحاً طائلةً أبى الأسد إلا أن ينال وزبانيته وعملاؤه قسطاً منها.

عقب إغلاق الكازينو يحضر أفراد المخابرات مطالبين المدير بحصتهم من أرباح اليوم والتي تبلغ نصف الإيراد اليومي، وكانت تصل سنوياً إلى خمسين مليون دولار، وتُوَزَّع الأرباح على أركان نظام الأسد وعملائه، وعندما اعترض حبيب لطيف مدير الكازينو على النهج السوري المافياوي ضُربَ ضَرْبًا مُبْرَحًا قبل أن يُجَبَّرَ على تقديم استقالته.

لم يفقد الحريري الأمل في حل مشكلة وقود محطات الكهرباء بعيداً عن السوريين، وتَوَجَّه إلى مصر ذات العلاقات الطيبة مع نظام الأسد؛ ليطلب منها إمداده بالغاز الطبيعي بحرًا عوضاً عن العراق؛ تجنباً لعراقيل الأسد

من ناحية، ومن ناحية أخرى تحقيق ربح مالي للبنان بتوزيعه لسوريا والأردن وتركيا، وبعدهما اعتقد أن مشكلته في طريقها للحل أعادها حافظ الأسد للمربع الأول.

شن الإعلام السوري وحلفاؤه في لبنان حملة شرسة ضد الحريري بعد أن علموا بأمر الاتفاق بينه وبين مصر، متهمين الرجل الوطني بالسعي لتوصيل فرع سري من الأنبوب المصري إلى إسرائيل، واضطراً للحريري إلى إلغاء المشروع؛ قطعاً لألسنة الأسد وعصابته، غير أنه صُعبَ بعد فترة قصيرة بما أقدم الأسد على فعله.

وَقَعَت الحكومة السورية عقداً مع الجانب المصري لشراء الغاز منه، ثم وَقَعَت اتفاقاً لبيعه مع الحكومة اللبنانية. وهكذا احتفظ حافظ لنفسه بدور الوصيِّ على لبنان دون مراعاة لخدمات الحريري التي قدمها لنظام دمشق، بل استمر رأس النظام السوري في التضيق على رجل السُّنَّة القوي؛ حتى لا يفلت من القبضة السورية ويهدد مصالح النظام العلوي في لبنان.

اتجه الحريري لقطر هذه المرة، وكرر طلبه في المرتين السابقتين، ووافقت قطر، غير أن الأسد نسف الصفقة هذه المرة بطريقة مختلفة، إذ تدخل رولان الهرراوي نجل رئيس الجمهورية وطلب من خالد بن حمد العطية

رئيس الديوان الأميري القطري وقتها نسبته في هذه الصفقة، وعندما رفضت قطر الدفع جاء الرد الصريح والعدواني من دمشق.

أرسل الأسد مبعوثًا للقطريين برسالة لا لبس فيها:

إن أردتم بيع الغاز للبنان سيكون لسوريا النسبة الأكبر منه في الكمية والرشاوى، ومالم نحصل على حصتنا فلا تعتقدوا أننا نحزن لذلك؛ فنحن لا نريد للبنان النهوض بل أن يظل تحت وصايتنا، وهكذا ألغيت الصفقة وشعر الحريري بالإهانة وتَحَيَّنَ الفرصة المناسبة لِيُرَدَّ الصاع صاعين لمافيا الأسد.

زاد الأسد من ضغوطه على الحريري مع اقتراب عام 1993 م من نهايته، وفي الرابع عشر من سبتمبر أمر الأسد حلفاءه في حزب الله والمنظمات الفلسطينية المناوئة له بأن ينظم أنصارهم تظاهراتٍ مناهضةً لاتفاق أوسلو الذي عقده ياسر عرفات وإسحاق رابينفي اليوم السابق في واشنطن، فوجدها الحريري فرصةً لرد اللطمات المتتالية التي وجهها له الأسد.

أمر الحريري قائد الجيش اللبناني بالنزول إلى الشارع والرد بقسوة على هذه المظاهرات، وبالرغم من كون لحدود موالياً للأسد إلا أنه نفذ الأمر

للإيقاع بين الأسد والحريري؛ عسى أن يتسبب ذلك في تخلص الأسد من السياسي السُّيِّ العملاق.

سقط أحد عشر قتيلاً جراء المواجهات، وظهر الأسد بمظهر حمامة السلام بين الحريري وحزب الله والمنظمات الفلسطينية كعادته في مثل هذه المواقف، وطالب الطرفين بضبط النفس، وجاء رد الفعل الحكومي روتينياً كالمعتاد في مثل هذه الظروف، حيث طالب بشارة مرهج وزير الداخلية في حكومة الحريري بمحاسبة القتلة.

حل عام 1994 م، وفي بدايته حل مصاب جليل بحافظ الأسد؛ إذ لقي نجله الأكبر ووريثه في حكم سوريا باسل مصرعه يوم الحادي والعشرين من يناير 1994 م في حادث سيارة وهو متجه ليسافر مع ابن خاله حافظ مخلوف إلى النمسا عبر مطار دمشق، ولم يُفَوِّت الحريري الفرصة ليثبت لحافظ أنه رجله الأول في لبنان.

هاتف الحريري الرئيس السوري المكلوم لتعزيته، وأرسل إحدى طائراته الخاصة إلى لندن لتتنقل الدكتور بشار طبيب العيون ونجل حافظ الثاني من الذكور إلى دمشق ليشارك والده في تشييع جنازة أخيه.

لم يكتف الحريري بما فعله، بل سافر إلى دمشق ليقدم واجب العزاء للطلاغية السوري بالرغم من جفاء العلاقة بينه وبين باسل الذي حاول

عرقلة مشاريع الحريري بتهور على العكس من أبيه؛ حتى يدفع خطره الذي رأى فيه تهديداً لنفوذ آل الأسد؛ فتسبب ذلك فيفتور العلاقة بين الاثنين، واتضح للحريري باستدعاء حافظ لبشار أنه سيورثه السلطة خلاً للمقبور باسل.

تدهورت صحة حافظ عقب رحيل باسل، لكن ذلك لم يضعف قبضته على لبنان، بل ظل مرتعاً لمخابراته وشببته، وليس أدل على ذلك مما كان يفعله أمير الأسد ابن شقيق حافظ الذي انتشر أفراد عصابته المتخصصة في السطو على السيارات من ميليشيا الفرسان الحمري في طرابلس بشمال لبنان، هذا فضلاً عن عصابات سرقة السيارات المنتشرة بمناطق:

شارع الحمرا وسينما ستراند في بيروت، والتي تولت توريد السيارات المسروقة من لبنان لأمير الأسد في سوريا، وكانت الحصيلة بعد خصم نصيب أمير تُوَزَّع على غازي كنعان وقوى الأمن الداخلي اللبنانية وعملاء النظام الأسد اللبنانيين، وأثبتت قبضة الأسد السياسية في لبنان أنها ليست أقل من تلك الأمنية خاصة في أزمة حكومة الحريري مايو 1994م.

نشأ خلاف حاد بين الحريري وشركائه في الحكومة إثر إعلان نيته إجراء تعديل في الحكومة، ما قوبل برفض في أوساط بعض الوزراء الموالين لدمشق، غضب الحريري وأعلن اعتكافه في منزله بقريطم طيلة أسبوع

ملوحًا بالاستقالة، وسط اتهامات من خصومه بأنه سياسي هاوٍ، وهنا أثبت الأسد أنه من بيده الأمر والنهي في لبنان.

استدعى حافظ الحريري وخصومه إلى دمشق ليجسر الهوة بينهم، ولَبُّوا في النهاية طلب الحريري، وقبل نهاية الزيارة نهبهم خدام إلى عدم العودة لمثل هذا السلوك ثانيةً، وألا يراهنوا على رحيل الحريري بقوله:

"الحريري سيبقى حتى عام 2010م، نحن في سوريا لم نُجْرَأِ تغيير في القيادة منذ 1970م، الاستمرارية تؤدي إلى الاستقرار."

استغل الأسد هذه الأزمة ليحقق مكسبًا جديدًا له ولعصابته من ناحية، ومن ناحية أخرى يثبت للحريري أنه سنده الأقوى داخل لبنان، وفي ذلك العام وقَّع الأسد والهرابي اتفاقية العمل التبريح منها الأسد أكثر مما ربح الهرابي.

أجازت الاتفاقية عمل السوريين في لبنان بنصف الأجر الذي يتقاضاه نظراؤهم اللبنانيون وقد ساهم ذلك الأمر في تدفق العمالة السورية على لبنان دون ضوابط؛ ما تسبب في ارتفاع نسبة البطالة بين اللبنانيين، وهكذا تَخَلَّص الأسد جزئيًا من مشكلة البطالة بتصديرها إلى لبنان.

مكسب آخر حققه حافظ في نفس العام باستيلائه على ستين في المائة من مياه نهر العاصي مقابل اثنين وعشرين في المائة للبنان بالرغم من كونه دولة المنبع، وعلى الرغم من ذلك رددت الأبواق السورية في لبنان أن الاتفاق نجاح محقق للبنان.

وبالرغم من إرضاء حافظ للحريري إلا أنه استمر في التنغيص عليه، ففي سبتمبر 1994م تقدم إميل لحود بطلب لفؤاد السنيورة وزير مالية الحريري لشراء سيارات شيروكي رباعية الدفع لضباط الجيش، كان ذلك الطلب بمثابة صفة على وجه الحريري والسنيورة المعارضين لتضخم ميزانية الدفاع.

اضطّر الحريري والسنيورة لتنفيذ طلب لحود لمعرفة ما يمكنه من لحود لدى العصاة الحاكمة في دمشق، لكن لحود بالغ في إذلال الرجلين مطالبًا بموديل 1995م، مسببًا الحرج للسنيورة الذي أبرم عقدًا مع وكيل شيروكي في لبنان لتوريد سيارات موديل 1994، أصر لحود على طلبه ورفض السنيورة.

وصل السنيورة إلى ذروة غضبه من عجرفة لحود، وأخبر مساعدي رجل الجيش القوي أن تبذير الجيش أمر غير مقبول؛ فهو مؤسسة تتبع الدولة وليست فوق الدولة، وغادر وزارة المالية ليلقي محاضرة خارج بيروت ليعود وقد صعقته المفاجأة.

وجد السنيورة مبنى وزارته مقتحمًا من ضباط المخابرات العسكرية ومُحاصِرًا بالجنود، كان تصرفًا مستفزًا من لحدود أثار غضب السنيورة، وشعر فيه بإرهاب الدولة الأسدية يتسلل إلى لبنان، وعليه أن يتصرف قبل فوات الأوان.

آلى السنيورة على نفسه ألا يمر ذلك التطاول من لحدود دون عقاب، فأخبر الحريري بالواقعة، والذي اتصل بدوره محتجًا وثنائيًا في وجه ميشيل رحباني رئيس المخابرات العسكرية الذي أخبره ونائبه الشيعي اللواء جميل السيد أن ما حدث كان خطأً محسوبًا، وفهم الحريري الرسالة:

العصا السورية الغليظة لا تستثني أحدًا حتى حاكم لبنان (رئيس الحكومة).

كانت تلك الحادثة هي بداية استشعار الحريري أن الحكم المدني الذي طالما ميّز لبنان عن باقي الدول العربية في طريقه للنهاية، وما قوّى ذلك الشعور لديه أن فترة رئاسة الهراوي تنتهي العام القادم، والمرشح الأوفر حظًا حسب تكهنات الساسة اللبنانيين هو عدوه اللدود إميل لحدود.

اعتبر الحريري أن لحدود إذا ما أصبح رئيسًا سيكون النسخة اللبنانية من حافظ الأسد، لذا دخل الحريري في صراع مرير مع رئيس مجلس النواب نبيه

بريفيمايو 1995م حول رغبة الحريري في التمديد للهراوي ثلاث سنوات،
بتعديل المادة 49 من الدستور اللبناني ليحقق الحريري هدفين:

الأول: منع وصول لحود مؤقتًا لرئاسة الجمهورية.

الثاني: منع وقوع اضطرابات عقب إجراء الانتخابات الرئاسية تهدد مشاريع
الحريري لإعادة الإعمار بالتوقف.

لَوَّح الحريري بالاستقالة، وكالعادة تَدَخَّل السوريون، لكن الحريري فوجئ
أن من أوكل إليه حل الأزمة هو بشار الأسد نجل حافظ وخليفته في
الرئاسة، حيث كان عبد الحلیم خدام نائب حافظ هو المنوط به حل
مشاكل حكومة الحريري التي تنشب بين الحين والآخر.

طمأن بشار الحريري أن الأمور ستسير على ما يرام، ولكن عليه الاستمرار في
القيام بمهام منصبه، وهكذا عاد الحريري عن تهديده، لكن حافظًا الأسد
ظل مشغول البال خوفًا من تجدد الصراع بين الحريري ولحود.

رأى الأسد في ذلك الصراع تهديدًا حقيقيًا للسيطرة السورية على لبنان؛
كون الحريري أداة حافظ الاقتصادية ولحود أداته الأمنية، وكلاهما لاغنى
عنه إذا ما أراد الأسد أن يظل لبنان تحت وصايته، مع إيجاد المعوقات
للحريري بين الحين والآخر إذا ما شعر أنه يخرج عن النص السوري، وكانت
اضطرابات يوليو 1995م فرصةً لعقد هدنة بين الخصمين اللدودين.

في ذلك الشهر رفعت حكومة الحريري أسعار الوقود بنسبة ثمانٍ وثلاثين في المائة، وجاء الرد على ذلك القرار من نقابة العمال التي دعت إلى إضراب عام للاحتجاج على قرار الحكومة، وكان التذمر الشعبي ضد الحريري أشد مما كان عليه في أواخر أيام عمر كرامي، لكن رد فعل الحريري كان أقوى وأشد مانعاً مشهد سقوط كرامي من أن يتكرر معه.

أمر الحريري بفرض حظر التجول، وأنزل الجيش إلى شوارع المدن اللبنانية بضوء أخضر من حافظ الأسد، وطوال ثلاثة أشهر هي مدة الحظر تسلم الجيش مهمة حفظ الأمن بدلاً من وزارة الداخلية، وانشغل ذهن حافظ الأسد بالبحث عن حل لمعضلة (الحريري- لحدود).

استطلع الأسد رأي الثلاثي المقرب منه:

عبد الحليم خدام نائبه، حكمت الشهابي رئيس أركانها، غازي كنعان مندوبه الأمني السامي في لبنان حول ردّات الفعل المتوقعة في لبنان إذا تولى لحدود الرئاسة خلفاً لإلياس الهراوي. وكانت هذه المرة من المرات القليلة التي طلب فيها الأسد مشورة من حوله وهو المستبد برأيه.

تماهت آراء الثلاثي السوري مع رأي الحريري الراض لتولي قائد الجيش المطيع أوامر الأسد رئاسة الجمهورية، واجتهدوا في شرح أسباب رأيهم هذا الذي فوجئ به الأسد.

نَبَّه خدام والشهابي حافظاً إلى أن اللبنانيين لن يقبلوا برئيس عسكري يعيد إليهم ذكريات دولة فؤاد شهاب الأمنية، محذرين من أن انتخاب لحدود سيكون خطراً داهماً على الهيمنة السورية على لبنان، خاصةً مع معارضة الحريري لترشحه وتهديده سابقاً بالاستقالة.

طرح الأسد التمديد للهاواي لثلاث سنوات بتعديل المادة 49 من دستور لبنان، ووافقه الشهابي وخدام امتصاصاً لغضب الحريري ثم تولية لحدود بعدها، لكن الداهية كنعان رفض ذلك.

عجب الأسد من موقف كنعان، وعندما سأله أبلغه أن ذلك سيفتح الباب أمام التمديد للحدود يوماً ما، فضحك الأسد معتبراً أن الوقت مبكر للحديث عن أمر كهذا، لكن موقف كنعان لم يكن مبنياً على حدسه بقدر ما بناه على حقائق ملموسة.

كان بعض أفراد عائلة الأسد مؤيداً لتولي لحدود، خاصةً الشباب مثل صهره وزوج ابنته آصف شوكت، وابنته بشرى، ونجله بشار، إضافةً إلى بعض الكبار مثل عدنان مخلوف ابن شقيق زوجته وقائد حرسه الجمهوري، ومحمد ناصيف؛ حيث رأوا في لحدود ثقلاً يستطيع موازنة ثقل الحريري وكبح جماحه، حتى لا يتحول إلى خنجر في ظهر نظام العائلة في لبنان، لكن حافظاً كان في أغلب الأحيان يُنحّي الآراء العائلية جانباً؛ حتى لا تتسبب فيما لا يُخمد عقباه، خاصةً أنها كانت مبنية على العواطف وليس العقل.

حسم غازي كنعان الجدل الدائر والمعتاد في لبنان حول هوية الرئيس القادم، فقد أخبر تَجْمَعًا من الساسة اللبنانيين حضروا حفلةً لدى عمر كرامي أن الهراوي هو رئيس لبنان لثلاث سنوات أخرى. ليس هذا وحسب، بل أخبرهم كذلك أن المادة 49 سَتُعَدَّل في البرلمان برفع الأيدي وليس باقتراع سِرِّي كما جرت العادة، كان ذلك بمثابة سكب ماء مثلج على رؤوس هؤلاء الساسة، وصفعة على وجه الديمقراطية اللبنانية.

وافقت القوى الغربية وتحديداً فرنسا والولايات المتحدة على هذا التمديد، وهكذا أعلن حافظ في الحادي عشر من أكتوبر 1995 م أن الجميع في لبنان يؤيدون التمديد، واطمأن الحريبي بذلك لاستمراره في رئاسة الوزراء واستكمال مشروعاته لبناء لبنان وصولاً إلى إخراج السوريين واستعادة السيادة اللبنانية من الأسد.

في اليوم التالي توجه اثنان وعشرون نائباً بالبرلمان اللبناني لقصر بعددا لتهنئة الهراوي بفوزه، وحتى تكتمل المسرحية الهزلية توجه مائة وواحد وعشرون نائباً من نواب المجلس النيابي اللبناني في العشرين من أكتوبر 1995 م للاقتراع على التمديد للهراوي، حيث وصل عدد الموافقين لمائة وعشرة نواب مقابل رفض أحد عشر نائباً وتغيب سبعة نواب.

دفع الأسد للحريبي ثمن تعديل حكومته ثم استمراره في ترأسها، لكنه سيغير الحريبي العام التالي على دفع ثمن مضاعف.